

إنطلاق المشاورات مع المجتمع المدني في الجهات
بخصوص المفاوضات بين تونس والإتحاد الأوروبي حول مشروع إتفاق الأليكا زغوان،
الإربعاء 13 جويلية 2016

محتوى وعناصر النقاشات

في إطار ترسيخ المقاربة التشاركية لإعداد المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق ، وعلى إثر تنظيم ورشة عمل مع المجتمع المدني يوم 13 أفريل 2016 بتونس ولقاء جمع ابرز ممثليه مع المفوضين التونسيين والاوروبيين على هامش عقد الدورة الأولى من المفاوضات حول الإتفاق المذكور والتي إنعقدت بتونس من 18 إلى 21 أفريل 2016 ، تم بالتعاون بين وحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بهذه المفاوضات و المحدثه برئاسة الحكومة وبرنامج دعم المجتمع المدني الممول من الإتحاد الأوروبي تنظيم ورشة مع ممثلين عن المجتمع المدني بجل ولايات الجمهورية التونسية بإشراف السيد رضا بن مصباح المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الإقتصادية وبحضور أعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد هذه المفاوضات وذلك يوم الاربعاء 13 جويلية 2016 بمدينة زغوان.

وتتدرج هذه الورشة في إطار الإعداد لسلسلة من اللقاءات الأخرى التي سيتم عقدها بعدة جهات بهدف التواصل مع المجتمع المدني والاستماع إلى آرائه حول هذا الاتفاق .

وبين السيد رضا بن مصباح خلال مداخلة التقديمية بأن إتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق هو إطار متمم لاتفاق سنة 1995 الخاصة بالمنتجات الصناعية حيث سيشمل قطاعات الخدمات والفلاحة والاستثمار وتسهيل التجارة

كما يعتبر هذا الاتفاق معمقا للعلاقات الثنائية على أساس تقريب التشريع بين تونس والاتحاد الاوروبي والحد من الحواجز الجمركية بينهما.

كما أفاد وأن انطلاق مفاوضات الأليكا تتزامن مع البرامج المتعددة والهامة التي شرعت الحكومة في إنجازها في إطار منوال جديد لتنمية مستدامة شاملة ومندمجة ضمن مخطط التنمية الاقتصادي والاجتماعي 2016-2020 من خلال اندماج أفضل في سلسلة القيمة العالمية بما سيمكن من خلق فرص شغل جديدة خاصة لأصحاب الشهادت العليا ويعتبر بالتالي إتفاق الأليكا محركا للتنمية ووسيلة هامة لدعم القدرة التنافسية لتونس، وهو كذلك فرصة سانحة لإنجاح هذا الاختيار الإستراتيجي.

كما ذكر بالمبادئ الأساسية التي سيتم التقيد بها خلال هذه المفاوضات والتي تتمثل أساسا في التدرج للأخذ بعين الإعتبار القدرة التنافسية لكل القطاعات بالنظر إلى الفارق التنموي بين الجانبين هذا فضلا على إحترام مبدأ السيادة في اتخاذ القرارات ومراعاة مصلحة وخصوصيات الجانب التونسي.

من جهتها قدمت المديرة العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بالمفاوضات حول إتفاق الأليكا الهيكلية الجديدة لتسيير هذه المفاوضات والتي تمكن المجتمع المدني من المشاركة والمساهمة الفعالة في هذا المسار وذلك على مستوى السياسات العامة في إطار إحدى اللجنتين الإستشاريتين المخصصتين للغرض أو على المستوى الفني لمعاوضة مجهودات فرق العمل القطاعية لممثلي الوزارات والهيكل الإدارية في إطار فرق فنية إستشارية وأكدت على أهمية التواصل الإيجابي والبناء بين مختلف المتدخلين من ممثلي الإدارة وممثلي المجتمع المدني عبر مختلف الآليات المتاحة ولا سيما موقع الواب "للأليكا" الذي يعد فضاء هاما لتبادل المعلومات وتقديم المقترحات والآراء حول كل المسائل المتعلقة بهذه المفاوضات .

كما تمت الإفادة بتقديم إنجاز مختلف الدراسات ذات الصلة بهذا الإتفاق التي هي الآن في طور الإنجاز والتي ستعرض تقارير أولية حولها قريبا من ذلك تقييم إنعكاسات تحرير المنتوجات الفلاحية والخدمات وكذلك دراسة حول تقييم إتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الاوروبي و ذلك من اجل تحليل الفوارق بين توني والاتحاد الاوروبي في العديد من المجالات لأخذها في الاعتبار نطاق الأليكا .

وتركزت تدخلات ممثلي المجتمع المدني واجوبة السيد رضا بن مصباح وتدخلات ممثلي اللجنة الوطنية حول النقاط التالية :

- هل أمضت تونس إتفاقيات أخرى مع بلدان او مجموعات خارج الاتحاد الاوروي لكي تستطيع إستغلال ذلك في نطاق مشروع التبادل الحر الشامل والمعمق ؟
- العمل على أن تكون شراكتنا مع الاتحاد الاوروي قوية وأن تساعدنا على إيجاد إجابات واضحة في ما يخص حاجيات جهاتنا،
- لا يجب أن تنعكس هذه الشراكة سلبا على صغار الفلاحين الذين لا يستطيعون مزاحمة الفلاحين الأوروبيين والذين يتمتعون بمنح متعددة فضلا عن ضرورة تحسين المنتجات الفلاحية لتستجيب للمواصفات وعن تأطير وتأهيل الفلاحين في هذا السياق،
- دعوة الاتحاد الاوروي للعمل مع المجتمع المدني التونسي بكل مكوناته وخاصة الجمعيات المتواجدة داخل البلاد والتي ليست لها فكرة واضحة حول الاليكا وعدم الإقتصار على الجمعيات الكبرى المتواجدة خاصة في تونس العاصمة،
- العمل على مراقبة المتدخلين في كل القطاعات وخاصة في ميدان الصيد البحري للحد من التأثير السلبي للدخلاء على القيمة الحقيقية للمنتوج،
- تثمين المنتوج يمرّ بمراعاة الجوانب الصحية وتأهيل الموارد البشرية،
- هل يمكن لمشروع الاتفاق من وضع مخطط للحد من التداعيات السلبية للتغيير المناخي خاصة في المناطق الهشة ؟
- هل يمكن أن يساهم هذا المشروع في تحسين الإدماج المهني للشباب وذلك بتقوية قدراتهم الشيء الذي يسهل إدماجهم في الدورة الإقتصادية ؟
- هل تشريك المجتمع المدني في المفاوضات حول هذا المشروع يقتصر على إستشارته فقط أم يتعدى ذلك لتمكينه من المشاركة في أخذ القرار وفي مراقبة تفعيل الاتفاقية ؟
- كيف يمكن لهذا المشروع المشاركة في دفع القدرة الابداعية في تونس وفي تطوير الطاقات البديلة وفي بعث لجنة تهتم بالمفاوضات في هذا القطاع،
- كيف يمكن تعصير وتأهيل الفلاحة في ظل امكانية رفض الفلاحين لذلك نتيجة لموروثهم الثقافي وكذلك عدم الاقتصار على الفلاحين الكبار الذين يستطيعون الحصول على قروض،

- العمل على مساندة القطاعات الواعدة والمعروفة مثل إنتاج التمور وعلى تدعيم قطاعات أخرى مثل تربية الإبل وتثمين منتوجاته ،
- العمل على تشكيل مجموعات فلاحية،
- هل يمكن الأخذ في الاعتبار في نطاق هذه الاتفاقية البحث العلمي وإدماج التونسيين في الخارج في هذا الميدان وكذلك تحسين التكوين ؟
- العمل على تطوير براءات الاختراع وعلى إنتاج المواد في إطار علامات الجودة (Labels) والتسمية الأصلية المحمية
- تدعيم تجربة ارضية (Plateforme) "جنوب شمال" التي تتحاور مع بروكسيل والتي تعمل مع أقطاب جهوية تجمع الجمعيات في نطاق الجهات مثل بنزرت وتطاوين والتي ترمي من وراء ذلك التعريف بحاجيات الجهات في كل الميادين من ذلك ميدان الإستثمار،
- العمل على تعصير الإدارة لكي تستطيع تونس أن تستفيد كما يجب من مشروع الاتفاق الحر الشامل والمعمق
- التركيز على التبادل الشامل والمعمق مع الاتحاد الاوروي لأسباب تاريخية وجغرافية إذ تمثل صادراتنا نحوه حوالي 80% ووارداتنا منه حوالي 50% ولكن يجب مراعاة اتفاقيات أخرى مع مجموعات أخرى مثل العالم العربي والبلدان الإفريقية
- يجب إستغلال الآفاق الكبرى التي تفتحها إفريقيا لعدة قطاعات تونسية مثل بناء الطرقات السيارة والخدمات الإعلامية وخدمات الإستشارة
- يعد مشروع اتفاق "الأليكا" آلية لإنجاح وتفعيل المخطط الخماسي 2016 - 2020 خاصة في جانبه المتعلق بانصهار تونس في السلسلة العالمية للقيمة المضافة ويعتبر ذلك ميزة تفاضلية بالنسبة للبلدان الصغيرة مثل تونس،
- تمتلك تونس قطاعات تتميز بقدرة تنافسية كافية لمجابهة الإنفتاح على غرار الخدمات الصحية والخدمات المتصلة بقطاع الصناعة وقطاع الدراسات وحتى النسيج الذي أصبح لنا فيه علامات جودة وذلك لإعتماد هذه القطاعات على الكفاءات التونسية حيث تمكنت هذه القطاعات من الولوج إلى السوق الإفريقية،

- البعد الجهوي للمجتمع المدني في نطاق إرساء مشروع التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي كان غائبا لذا سيقع مزيد التنسيق مع برنامج دعم المجتمع المدني لتلافي ذلك مستقبلا لعقد عدّة إجتماعات في الجهات ،
- تحسيس الجانب الأوروبي بأنّ المفاوضين التونسي يتفاوضون مع مواطنين وبطريقة شفافة ومسؤولة لذا تعتبر حرية تنقل الأشخاص والخبراء والتي يطرحها المجتمع المدني بإلحاح نقطة مفصلية في إطار الاتفاقية.